اقتصاد

فوق الطاولة

«نوابنا» أجانب..

علي هاشم

فريدة بالفعل تلك المطالبة التي أطلقها «نواب» في مجلس الشعب بضرورة صرف «جزء» من رواتب العاملين في الدولة بإحدى العملات الأجنبية؟!، ففي تاريخنا –قديمه وحديثه– لم يحدث أن انتقص شركاء أصيلون في حماية السيادة الوطنية، من رمز سيادي أصيل كما هي «الليرة الوطنية»: الشاهد الحي على قرن مضى من حياة السوريين، تماما كما الحدود واللغة وكل الأشياء الأخرى التي أضحت تمثل انبثاق الروح الوطنية جيلا بعد آخر، بغض النظر عن لحظة وظروف اعتمادها كـ«معادل للقيمة».

أسوأ ما يمكن توقعه من «الفكرة الفذة» التي طرحها أولئك «النواب» على وزير المالية تحت قبة مجلس الشعب هو أن تكون قد قفزت من مخيلة نائب أو أكثر ممن «قفزوا» إلى مقاعدهم التشريعية إثر ترشحهم على لوائح «العمال والفلاحين»!.. لكن مهلا، لِمَ العجب!.. فأقرانهم في السلطة التنفيذية المعنيون بإحقاق مصالحَ هؤلاء «العمال والفلاحين» والذود عنها، ما فتئوا يقدمون فروض الطاعة للعملة الأجنبية مع كل صباح جديد، ليتحولوا بفعل الزمن إلى مجرد مسطرة صماء تقيس تناسبية جميع العملات العالمية مع عملتنا الوطنية.. وحيواتنا: يقرون الضرائب في المطعم بناء على ارتفاع الدولار!.. يتجاهلون الأسواق في غليانها تفهما لتبدلات أسعار الصرف.. ويعتمدون سياسة القفز في تسعير الخبز والأساسيات الأخرى تبعا لتغير كلفة مستلزمات صناعتها أو استيرادها، أمام الدولار!.. لا بل حتى إن الليرة «السيادية» ذاتها لم تلق منهم من يدافع عنها، أو يمسك بيدها إبان جولات سقوطها الحر المتتالي أمام الدولار؟!..

كل ذلك لم يستفز المشاعر الحكومية الفياضة تجاه ما تمثله عملتنا الوطنية من سيادة وطنية!، وحده الحديث عن الرواتب هو من يفعل، وفقط بغرض الدفاع عن تدنيها يمكن فهم رفض وزير المالية الحاسم للمقترح البرلماني «الفذ» متذرعا بـ«الشأن السيادي»!!.

ثمة ما هو أسوأ من كل ما ورد آنفا من أشياء سيئة..

فإبان انبثاق «الومضة المبدعة» عن مخيلة ممثليهم في مجلس الشعب، طفق موظفو القطاع العام يتباحثون في المقترح «الفذ»، وذهب أكثرهم إلى استحسانه كحل مقبول لحال رواتبهم المتدهورة باطراد، مستسلمين– في وضح النهار وبفتوى تشريعية– لما يعكسه ذلك من هتك لقدسية علاقتهم العاطفية والوطنية مع ليرتهم المنهكة جراء الاستسلام الحكومي لتقلب أسعارها أمام العملات الأخرى. إذاً ما المانع– بعد ذلك– أن نستمر «حكومة بالعملة الصعبة» أو «نواباً مستوردين»؟!.

عملهم خاطئ وما يقومون به هو خداع للدولة ولأنفسهم

وزير المالية لـ«الوطن»: منذ عشر سنوات لم يحاسب أصحاب المطاعم على قلة أمانتهم

محمد راكان مصطفى

كشف وزير المالية إسماعيل إسماعيل لـ«الوطن»أن أكثر أصحاب المنشآت السياحية لم يوافقوا على الاتفاق غير الملزم الذي طرح من الوزارة، والذي تضمن تحديد رقم عمل شهري لكل منشأة سياحية على حدة وفق معايير أهمها المنطقة والتصنيف السياحي، وبغض النظر عن درجة التصنيف أي الوصول إلى رقم عمل مقدر شهريا، «إلا أن أصحاب المنشآت اعترضوا على احتساب رسم الإنفاق الاستهلاكي على عدد الكراسي الموجود لدى كل منشأة وبنسبة إشغال مرة واحدة في اليوم فقط».

وجواباً على إمكانية أن هذه الاتفاق يعتبر تجاوزاً للمرسوم ١١ لعام ٢٠١٥ الخاص برسم الإنفاق الاستهلاكي، أكد وزير المالية وجود مخالفة، مبيناً أنه «من عشر سنوات وأصحاب المنشآت لم يحاسبوا على قلة الأمانة في تأديتهم رسم الإنفاق لمصلحة خزينة الدولة».

وأوضح أنه «حتى لو وضعنا برامج حاسوبية لضبط عمل هذه المنشآت فهي قابلة للتلاعب منهم»، معتبراً أن «هذه الاتفاقيات من حيث المبدأ عبارة عن اعتراف منهم بحقوق الخزينة وخطوة للبدء بتسديد التزاماتهم تجاه الدولة، وفيما بعد ومع توافر الظروف الملائمة سوف يتم العمل على أفكار أخرى كالربط الشبكي وربط المطاعم بوزارة المالية ببرامج خاصة بهدف الوصول إلى الغاية المرجوة»، مؤكداً أن «العمل حالياً يتركز على التوضيح لأصحاب المنشآت بأن عملهم خاطئ وما يقومون به هو خداع للدولة ولأنفسهم».

من جهته بين وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» أن «تنظيم هذه الاتفاقيات يقع ضمن اختصاص وزارة المالية وأن دور وزارة السياحة في هذه الاتفاقيات هو دور مساعد والمحافظة على المنشآت وعلى حقوق الدولة بالدرجة الأولى».

> العمل على الربط الشبكي وربط المطاعم بوزارة المالية ببرامج خاصة

نص الاتفاق

جاء في الاتفاق الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن يلتزم صاحب المنشأة السياحية بتقديم ورقة عمل شهري بمبلغ مقطوع تم الاتفاق عليه، على أن يخضع هذا المبلغ لضريبة الدخل وضريبة الرواتب والأجور ورسم الإنفاق الاستهلاكي، وذلك بالاستناد الى أحكام المواد ٦ و٧ و٨ من المرسوم التشريعي رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦، على أن يعتبر الاتفاق ساري المفعول اعتباراً من ١/ ١١/ ٢٠١٥ ولغاية ٣١ / ٤ / ٢٠١٦، كما نص الاتفاق على أنه وفي حال تأخر المكلف بتقديم البيان حسب رقم العمل المتفق عليه في موعده المحدد يقوم الاستعلام الضريبي بتنظيم ضبط تهرب بمقدار رقم العمل المتفق عليه عن كل شهر لا يقدم فيه البيان، إضافة إلى الغرامات المنصوص عليها بالقانون رقم ٢٤ و٢٥ لعام ٢٠٠٣ وتحقق الضرائب والرسوم المترتبة وتحصل وفق أحكام القوانين النافذة، مقابل أن تضمن وزارة المالية عدم دخول موظفي المالية إلى هذه المنشآت بصفتهم الوظيفية، إضافة إلى وعود أطلقتها وزارة المالية على لسان ممثلها تسمح لهذه المنشآت بتحرير أسعارها.

وقامت المالية باحتساب الضريبة بناء على عدد الكراسي الموجود فعلياً لدى كل منشأة على أساس احتساب إشغال الكرسي من زبون واحد يومياً فقط، وذلك بعد إعفاء كل منشأة من ٦ إلى ١٠ كراسي، وتم فرض الضريبة وفقاً لمبلغ ثابت تم وضعه باتفاق، يحتسب مبلغ ٤٥٠٠ ليرة سورية للكرسي الواحد في المنشأة ذات الأربع نجوم، و٣٥٠٠ لثلاث نجوم و٢٥٠٠ للنجمتين و١٥٠٠ للمطاعم الشعبية، وتعتمد هذه الأرقام بشكل شهري، للموسم الشتوي والصيفي.

وبلغ عدد المنشآت التي وافقت على توقيع الاتفاقية حسب مصادر «الوطن» حتى تاريخ ١٦ /١١/ ٢٠١٥ نحو ١١ منشأة فقط، حيث قامت وزارة المالية وبناء على الاتفاقيات الموقعة بتوجيه كتاب إلى مديرية المالية قسم الاستعلام الضريبي وإلى قسم الواردات (دائرة الإنفاق الاستهلاكي) يحظر بموجبه دخولهم إلى هذه المطاعم تحت طائلة المسؤولية.

يشار إلى أن هذه الأرقام المحددة من المالية لاحتساب الكرسي الواحد يصب في مصلحة المطاعم المشهورة والتي تحصل إيرادات كبيرة، حتى إن المبلغ الشهري المحسوب من المالية لبعض المطاعم الموقعة على الاتفاق لا يتعدى أكثر من دخل ساعتي عمل لبعض تلك المطاعم.

اقتراح

من جهة أخرى اقترح عدد من المديرين في وزارة المالية أن تقوم وزارة المالية بإيجاد آلية تقوم على برامج تلزم أصحاب المنشآت باستخدامها موصولة شبكياً مع المالية تتيح لمراقبي المالية التحقق من فعالية المكلف الحقيقية يومياً وشهرياً والتحقق من صحة البيان المقدم من المكلف بطريقة تضمن العدالة لأصحاب المنشآت والخزينة وتؤمن الحماية لأصحاب المنشآت من أي ابتزاز يمكن أن يمارس من مراقبي المالية.

النسيجية تنجز ٢٠٪ فقط من خطتها والأسباب: الكهرباء والمواد الأولية والسيولة

الوطن

برررت المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تراجع أدائها وانخفاض سيولتها المالية بشكل كبير بظروف الأزمة وعدم توافر المادة الأولية بالكميات الكافية، إضافة إلى قطع التيار الكهربائي.

وأثرت صعوبة تأمين السيولة الكافية في الوفاء بالتزامات الشركة المالية وخاصة المتعلقة برواتب العاملين نتيجة الاستمرار في تسديد رواتب عمال الشركات المتوقفة في حلب ودير الزور منذ شهر حزيران ٢٠١٢ وحتى نهاية عام ٢٠١٤ الأمر الذي دفع بالمؤسسة لتسديد رواتب العاملين في شركاتها المتعثرة من سيولتها المتوافرة ما أدى لاستنزاف السيولة لديها وخاصة أن كتلة الرواتب التي سددتها المؤسسة قد بلغت ٦ مليارات ل.س.

وبلغت قيمة إجمالي المبيعات المخططة للشركة حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري ٢٠١٥ نحو ٢٧ مليار ليرة سورية والمبيعات الفعلية بحدود ٥,٥ مليارات ليرة سورية أي بمعدل تنفيذ ٢٠٪ في حين بلغت قيمة المبيعات الداخلية المخططة ١٧,٨ مليار ليرة سورية والمبيعات الفعلية ٥,٣ مليارات ليرة سورية أي بمعدل تنفيذ ٢٩٪. وإن قيمة الصادرات الخارجية قد بلغت حسب تقرير المؤسسة ٣٠,٧ ألف دولار أي ما يعادل أكثر من ٦ ملايين ليرة سورية.

على حين بلغت المخازين السلعية للمؤسسة بالأسعار الجارية نحو ٨,٤ مليارات ليرة سوري.

وأشارت المؤسسة إلى وجود تحسن ملحوظ في تنفيذ الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها مؤخراً من وزارة المالية بعد إجراء مناقلات لمشاريع استثمارية اضطرارية لبعض الشركات ومنها شركة جبلة للغزل وشركة خيوط اللاذقية الأمر الذي ساهم في رفع معدلات التنفيذ وبناء عليه أكدت المؤسسة أن من أولويات العمل في المرحلة المقبلة ضمان استمرار العملية الإنتاجية في الشركات الواقعة ضمن مناطق آمنة وتأمين الكميات الكافية من الأقطان المحلوجة لشركات الغزل، والخدمات الرئيسية لباقي الشركات.

حيث تابعت الشركات تنفيذ عقودها الخاصة بالتشغيل للغير، وتعمل المؤسسة حالياً على تقييم تلك العملية لبيان مدى الجدوى منها.

كما تم إعداد دراسات أولية عن حالة وواقع الشركات المتوقفة والمتعثرة أو العاملة، وعن رؤية المؤسسة المستقبلية لها والمتمثلة بترميم خطوط الإنتاج ذات الأولوية والجدوى الاقتصادية وخاصة أن هذه الشركات بحاجة لاستثمارات كبيرة والمؤسسة غير قادرة على توفيرها وبالتالي كان الاقتراح بأنه من الممكن تنفيذ الاستثمارات المطلوبة من خلال التشارك مع القطاع الخاص.

شبعاني لـ«الوطن»: خروج نصف منتجي الأزهار وتعطل مشروع البورصة بسبب الكساد

علي محمود سليمان

بين رئيس الاتحاد العربي للمشاتل والزهور محمد شبعاني أنه منذ بداية العام الحالي ٢٠١٥ وحتى نهاية الشهر العاشر لم يتم تصدير سوى٢٣ سيارة شاحنة براد محملة بالأزهار ونباتات الزينة والنباتات العطرية، وذلك نتيجة إغلاق الحدود البرية مع الأردن والعراق.

موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن عمليات التصدير تمت عن طريق البحر إلى مدينة مرسين في تركيا ومنها إلى العراق وقسم آخر إلى دول الخليج، بحيث لم تتجاوز قيمة السيارة الواحدة مبلغ ١٥ ألف دولار، مقسمة إلى ٩ آلاف دولار مبيع السيارة و٦ آلاف دولار تكاليف الشحن والنقل، وبالتالي فإن التصدير بحراً لم يحقق أي مردود ربحي سوى أنه يغطي تكاليف الشحن، بالإضافة إلى أن البضاعة السورية في هذا القطاع تعتبر رخيصة مقارنة مع المنتجات ذاتها من غير دول بسبب فرق سعر الصرف، وإلا لما كان هناك إمكانية للتصدير أبداً.

ولفت شبعاني إلى أن الأوضاع الحالية تعتبر صعبة جداً على المزارعين والعاملين في قطاع الأزهار ونباتات الزينة، حيث يشهد هذا القطاع حالة كساد نتيجة صعوبة التصدير، وتصريف البضاعة في الأسواق الداخلية، بالإضافة إلى صعوبات التصدير إلى لبنان، ما أدى لخروج نحو ٥٠٪ من منتجي الأزهار ونباتات الزينة ونباتات القطف إلى خارج الخدمة، وذلك بسبب الصعوبات الداخلية المرتبطة بمشاكل النقل الداخلي وصعوبة تأمين المحروقات والكهرباء والمياه، وارتفاع تكاليف المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج ما تسبب في انخفاض جودة المنتج النهائي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأسمدة، وانخفاض الواردات وانعدام الربح.

مشيراً إلى أن هذا التراجع في الإنتاج هو العامل الرئيسي في تجميد مشروع إقامة بورصة للأزهار في دمشق، لأنه لم يعد هناك إنتاج كاف يغطي إمكانية افتتاح بورصة الزهور، وهو مشروع مهم جداً لقطاع الزهور ونباتات الزينة كان ينتظر إطلاقه خلال العام الحالي.

وأشار شبعاني إلى أن الدعم الذي تم الحديث عنه لم يتعد الدعم النظري في مجال تأمين تسهيلات العمل لهذا القطاع المهم، والذي يؤمن فرص عمل لشريحة واسعة من المجتمع، مبيناً بأن ما يقوم به المصرف الزراعي من عمليات الإعفاء من الغرامات وجدولة للقروض غير كاف للمزارع في الفترة الحالية، وهو يحتاج لمنحه قروضاً تشغيلية مع تسهيلات أكبر بحيث يكون الدعم في المراحل الأولية للعمل الزراعي، على عكس ما يحدث لدينا من دعم في المراحل الأخيرة وهو ما يكبد المزارع خسائر كبيرة، وخصوصاً أنه ليس لدينا مخطط تنظيمي للأنواع التي تتم زراعتها ودراسة الجدوى الاقتصادية لها ولا سياسات زراعية لدعم المزارع، لافتاً إلى أن هذه الزراعات ذات قيم مضافة حيث إن دعم هذا القطاع يساهم بنحو ٣٪ من الناتج الإجمالي.

الحلقي يقيّم أداء معاوني الوزراء والمديرين العامين «بشكل دقيق كل ستة أشهر»

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن تقييم أداء العاملين في الدولة يجري بشكل دقيق وكل ستة أشهر وخاصة لمعاوني الوزراء والمديرين العامين أو من في حكمهم، والحكومة حريصة على تقييم أداء العاملين بشكل دقيق وموضوعي وشفاف وعادل وإنصاف كل عامل في الدولة.

مشدداً على أن الحكومة لن تسمح بوجود ترهل إداري أو تقاعس في الأداء والعمل والإنتاج وعدم المتابعة وأن تنمية الكوادر البشرية وإنصافها هو سر نجاح أي قطاع إداري وتنموي وتتكون اللجنة من وزير العمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال.

جاء ذلك خلال ترؤسه اجتماعاً للجنة تقييم أداء العاملين في الدولة وخاصة معاوني الوزراء أو من في حكمهم والمديرين العامين أو من في حكمهم وأعضاء اللجان المركزية وذلك بهدف متابعة تقارير تقويم الأداء نصف السنوية عن فترة السنتين الماضيتين والتي تقدم من الوزير المختص أو من في حكمه وتعتبر قرارات هذه اللجنة قطعية لا تقبل الاعتراض أمام أي مرجع إداري آخر وتقبل هذه القرارات الطعن أمام القضاء الإداري.

مع العلم أن عملية تقويم أداء جميع العاملين في الجهات العامة تجري وفق الإجراءات والقواعد الواردة في المرسوم رقم ٣٢٢ لعام ٢٠٠٥ الذي يهدف إلى استخدام تقويم الأداء أساسا في اتخاذ قرارات الترقية والترفيع والنقل والتسريح وإنهاء التعاقد وتخطيط الموارد البشرية وتحديد هيكل العمالة وتقويم سياسات وأساليب الاختيار والتعيين المستخدمة وتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين وتحديد مدى نجاح الأفراد في أداء أعمالهم وترشيد قرارات الإدارة المتعلقة بتحسين مستوى هذا الأداء في المستقبل ووضع كل عامل في العمل الذي يتناسب مع قدراته ومؤهلاته وأدائه وتقويم أسلوب القيادة والإشراف المستخدم مع العلم أن هذه اللجنة تجتمع بشكل دوري.

نحو ١٧٠٠ تاجر صالحوا على مخالفاتهم منذ بداية العام

إغلاق أربع محطات وقود تتلاعب بالعداد والسعر في ريف دمشق

عبد الهادي شباط

صالح ١٦٧٥ تاجراً من ريف دمشق على مخالفاتهم التموينية منذ بداية العام الحالي، بقيمة بلغت ٢٧,٩ مليون ليرة منها ٩٣٠ مخالفة بقيمة ٩,٣ ملايين ليرة، وذلك وفقاً لقانون التموين السابق في حين سجلت المصالحات على القانون الجديد ٧٤٥ مخالفة بقيمة ١٨,٦ مليون ليرة وهو ما يعادل ثلثي القيمة المالية لإجمالي المصالحات المنفذة في هذا العام علماً أن تطبيق المصالحات وفق قانون التموين الجديد بدءاً مع شهر آب السابق.

وهنا يوضح السالم أن السبب وراء ذلك هو تحديد قيمة المصالحة في القانون الجديد بـ٢٥ ألف ليرة بدلاً من ١٠ آلاف على القانون السابق.

وفي سياق متصل أوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السالم لـ«الوطن» أنه تم خلال الأيام الأخيرة ضبط أربع محطات وقود مخالفة في ريف دمشق حيث تم إيقاف عمل هذه المحطات وإغلاقها إدارياً وإحالة مخصصاتها لمحطات أخرى تستطيع أن تؤمن احتياجات المواطنين بالمنطقة بالاتفاق مع اللجنة المعنية بذلك مبيناً أن مخالفات هذه المحطات كانت متشابهة لجهة التلاعب بالكيل وتقاضي الزيادة.

وعن حصيلة المخالفات والمصادرات خلال الشهر الماضي بين مدير التموين أنه تمت مصادرة ٣٠ طناً من الدقيق التمويني و١٠ أطنان من المواد الغذائية المختلفة وألف ليتر من مادتي المازوت والبنزين و٣٠٠ صندوق من المياه المغشوشة.

بينما أشار إلى أن عدد الضبوط بلغ لنفس الشهر ٦٥٠ ضبطاً تموينياً منها ٤١٥ ضبطاً عدلياً و٢٣٥ ضبط عينة مختلفة، حيث بلغت المخالفات والضبوط المنظمة بحق محطات الوقود وموزعي المحرقات ٦٠ ضبطاً بمخالفات نقص الكيل والبيع بسعر زائد وعدم وجود بيانات على سيارات التوزيع كما أن دوريات حماية المستهلك ضبطت ٣٨ مخالفة بحق مراكز توزيع الغاز معظمها لعدم الإعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد وأنه تم تنظيم ٢٧ ضبطاً بحق المخابز التموينية تتصل بسوء صناعة الخبز ونقص الوزن.

وأن عدد الإحالات موجوداً بلغ ١٠ إحالات لمخالفين موجوداً للقضاء وأن عدد الإغلاقات بلغ ١٢ إغلاقاً شملت معامل ومستودعات وسيارات ومحطات وقود،

كما أشار إلى ضبط نحو ١٤٠ مخالفة جسيمة تتصل بالاتجار بالمواد والسلع المدعومة من الدولة.

وركز السالم على أن المديرية تعمل على تغطية جميع المناطق في ريف دمشق رغم معاناتها النقص في عدد المراقبين حيث لا يتجاوز عدد المراقبين التموينيين لدى المديرية ٣٠ مراقباً، مطلوب منهم تغطية جميع الأسواق والفعاليات التجارية ومحطات بيع وتوزيع المحروقات إلى متابعة عمل المخابز والأفران التموينية، وفي محاولة من المديرية لترميم النقص يتم تكليف العديد من العاملين في الإدارات لمساندة عمل عناصر الدوريات كما أن المديرية باتت تعتمد على نمط الحملات والدوريات المشتركة التي يشترك بها عادة رؤساء الدوائر في المديرية إضافة إلى المدير ومعاون المدير. مؤكداً أن مثل هذه الحملات أثبتت فعاليتها وكانت نتائجها متميزة لجهة عدد المخالفات التي ترصدها وتضبطها وعدم حدوث أي تلاعب أو تجاوز من بعض عناصر الدوريات، إضافة إلى إشاعة الوجود المستمر في الأسواق وبين المحال والمنشآت التجارية.

كما أشار السالم إلى أن الانتشار الواسع لمناطق ريف دمشق ومحدودية عدد المراقبين وقلة وقدم الآليات كلها عوامل إعاقة أمام عمل الرقابة لجهة سرعة الوصول إلى المناطق كافة وخاصة التي ترد منها الشكاوى وتحتاج إلى معالجات سريعة مؤكداً أن كل هذه الصعوبات لم تمنع المديرية من القيام بجميع مهامها والعمل على ضبط الأسواق ورصد المخالفات والتجاوزات.

وفد رجال أعمال روسي لبحث قضايا التطوير العقاري والسكن العشوائي

الوطن

كشف مدير الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري أحمد حمصي لـ«الوطن» عن زيارة مرتقبة لشركات روسية ورجال أعمال روس بعد عدة أيام لمناقشة قضايا التطوير العقاري، وإبرام سلسلة من الاجتماعات للاستفادة من التقنيات الروسية الحديثة والخبرات في مرحلة إعادة الإعمار وفي تنفيذ مناطق التطوير العقاري. يأتي ذلك على خلفية اتفاق مع الجانب الروسي لتعزيز التعاون في مختلف المجالات العقارية ولاسيما الاستفادة من الخبرات والإمكانات التي تتمتع بها الشركات الروسية في مجال قطاع التطوير العقاري ومشاريع إعادة الإعمار والسكن العشوائي.

بدوره ممثل الجانب الروسي، رئيس الملحقية الاقتصادية التجارية لسفارة روسيا الاتحادية في دمشق ايغور ماتييف، دعا إلى الاستفادة من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين ولاسيما ما نتج عن اجتماعات اللجنة العليا المشتركة وكان آخرها الاجتماع الذي عقد في مدينة سوتشي الروسية في تشرين الأول الماضي الذي تناول في جانب منه قطاع الإسكان والتعمير ومعامل التشييد السريع.

مبيناً أنه وفي إطار متابعة تلك المباحثات سوف يكون هناك لقاء قريب بين الشركات الروسية والجانب السوري برفقة وفد رجال الأعمال من جنوب روسيا الاتحادية سيزور سورية، لبحث تطوير الهيئات وآفاق التعاون، منوهاً بأهمية وجود خط للنقل البحري بين روسيا ومرفأي طرطوس واللاذقية في إطار تشجيع الاستثمار. وأشار ماتييف إلى إمكانية التعاون مع عدد من الشركات الروسية العاملة في مجال التشييد السريع والبنى التحتية التي تستخدم تقنيات متطورة مشابهة للتقنيات الإنمائية.

وأعرب ماتييف عن تفاؤله بمستقبل الأعمال والمشاريع في سورية مع تأكيده أن اللقاء مع هيئة التطوير العقاري سوف يؤدي إلى لقاءات أخرى مهمة وبناءة خلال زيارة وفد رجال الأعمال الروس للبحث في تفاصيل العمل ولاسيما ما يتعلق في مجال مشاريع التطوير العقاري والمناطق المحدثة.

..ويبحث العلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية والدوائية مع إيران

الوطن

بحث رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية والدوائية والتنموية مع السفير الإيراني بدمشق محمد رضا شيباني داعيا إلى الارتقاء بها وخاصة مستلزمات تعزيز صمود الشعب السوري في وجه الحصار الاقتصادي الجائر من مواد غذائية وتموينية وأقماح ومشتقات نفطية وغيرها وتعزيز قدرات الاقتصاد وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة لافتا إلى أن إيران ببعدها الإقليمي أصبحت تشكل قاعدة أساسية لاستقرار المنطقة مشيراً إلى دور الشركات الإيرانية في المساهمة في إعادة البناء والإعمار.

أكد الحلقي أن العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين أرسى أسسها القائد المؤسس حافظ الأسد والإمام الخميني والتي تنامت في ظل قيادة الرئيس بشار الأسد والرئيس حسن روحاني وبمباركة الإمام علي خامنئي، وقد استطعنا من خلال هذه العلاقات تعزيز مقومات صمود البلدين في جميع التحديات والوقف في صف واحد ضد كل المؤامرات التي تحاك لهذه المنطقة من قبل أميركا وإسرائيل وبعض الدول الغربية وعملائهم في المنطقة.

وأضاف: إن إيران ببعدها الإقليمي أصبحت تشكل قاعدة أساسية لاستقرار المنطقة ولاعباً أساسياً على الساحة الدولية. وثمن الدعم الذي يقدمه الشعب والقيادة في إيران لتعزيز مقومات صمود الشعب السوري والاقتصاد الوطني حيث استطعنا من خلال هذا الدعم وتلاحم شعبنا وجيشنا التصدي لهذه الحرب الإرهابية، والذي يترجم إلى انتصارات يومية يحققها جيشنا الباسل على جميع الجبهات.

ومن جهته ثمن شيباني صمود الحكومة السورية في مواجهة الحصار الاقتصادي الجائر ونجاحها في إدارة الملف الاقتصادي بشكل متميز. معرباً عن وقوف القيادة والشعب الإيراني إلى جانب سورية قيادة وشعباً لتعزيز مقومات الصمود وتحقيق الانتصار الذي بات يلوح في الأفق.